

التسرب الأوربي الى المغرب خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين

البشير البونوحي

المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بجهة
كلميم واد نون - المغرب

الهاتف: 00212661084415

البريد الالكتروني:

eelbounouhi@gmail.com

المستخلص

شهد المغرب خلال النصف الثاني من القرن 19م، العديد من الأحداث والمنعطفات الحاسمة، التي أسهمت بشكل كبير في نهاية المغرب المستقل، على المستويات جميعها، حيث كانت نتيجة حتمية لما تعرضت له البلاد، منذ نهاية القرن الثامن عشر من ضغوط استعمارية، ارتفعت وتيرتها بعد انكسار إيسلي وتطوان، إذ فتحت الأبواب أمام المد الإمبريالي، الذي فرض مجموعة من المعاهدات غير المتكافئة، التي حولت للدول الممثلة للإمبريالية، إطلاق يدها في البلاد.

لذلك، يعتبر النصف الثاني من القرن 19م، فترة حرجة في تاريخ البلاد، بسبب الأزمات وتدهور الأوضاع الداخلية، والضغوطات الخارجية المتزايدة، والناجئة عن التكاليف الامبريالي، ورغم المحاولات "الإصلاحية" التي حاول سلاطين القرن التاسع عشر القيام بها، فالفشل وقف ندا لها، بسبب تأثير مجموعة من العوامل الخارجية، إلا أنها استطاعت تأجيل فرض الحماية حتى حين، بفضل السياسة الناجحة التي نهجتها المملكة الشريفة، إذ عمدت إلى جزر الضغط الأجنبي، باستغلال التنافس القائم بين الدول الاستعمارية الطامعة، في احتلال البلاد.

الكلمات المفتاحية: الامبريالية ، القرن التاسع عشر ، التسرب الأوربي.

European infiltration into Morocco during the 19th and early 20th centuries

Dr. ELBACHIR ELBOUNOUHI

Regional Center for Education And Training
Professions – Geulmim Ouad Nouné -
Morocco

Tel : 00212661084415

EMAIL: eelbounouhi@gmail.com

ABSTRACT

During the second half of the 19th century, Morocco witnessed many decisive events, which led to the end of the independent Morocco on all levels, as it was an inevitable result of what the country has gone through under colonization pressures since the end of the 18th century. Those pressures increased after the breakdown of Isley and Tetouan as they opened the doors to the imperialist invasion, which imposed a set of asymmetric treaties that empowered the states representing imperialism to control the country .

Therefore, the second half of the 19th century is considered a critical period in the country's history, due to the crises, the exacerbation of internal conditions, and the increasing external pressures resulting from the imperialist coveting. All the "reformist" attempts that the Sultans of the 19th century tried to make were unsuccessful due to the influence of a number of external factors, nonetheless they were able to postpone the imposition of the French protectorate for a while, thanks to the successful policy adopted by the honorable kingdom, for it resorted to foreign pressures through taking advantage of the competition on occupying the country by the greedy colonial countries.

Keywords: Imperialism , 19th Century , European leakage

المقدمة

عاش المغرب خلال القرن التاسع عشر، خاصة النصف الثاني منه فترة حاسمة نظرا لما عرفته هذه الفترة من تعاقب الأحداث ومستجدات جسام، كان لها بالغ الأثر على مختلف أوضاع البلاد الداخلية منها والخارجية، وعلى كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وذلك نتيجة للعلاقات غير المتكافئة التي تربط المغرب آنذاك بالدول الأوروبية، التي بدأت منذ ذلك الوقت تنهج حياله سياسة كانت ترمي إلى إضعاف سلطته الذاتية، وربط مصيره السياسي والاقتصادي بالوجود الأوروبي، خدمة لمصالحها الخاصة بمجاله الترابي، وهو ما انعكس سلبا على سيادته واستقلاله.

أهمية الدراسة

تتجلى في توفر المغرب على موقع استراتيجي ساهم في إذكاء التنافس عليه من قبل مختلف الدول الأوروبية، فخصوصية كل دولة من هذه الدول، وأهدافها البعيدة جعل أطماعها ووسائل ضغطها متنوع، وإن كانت متكاملة فيما بينها، وعلى الرغم من أن المغرب استطاع أن يحافظ على استقلاله، وتأجيل السيطرة عليه إلى حين عن طريق إذكائه للتنافس، وتعميقه للتناقضات بين مختلف الدول المتكالبية عليه، فبمجرد ما تمكنت هذه الدول من تسوية خلافاتها، وتحقيق التفاهم فيما بينها بخصوص اقتسام النفوذ، حتى تم الإعلان رسميا عن استعمارها مطلع القرن العشرين.

اهداف الدراسة

- 1- معرفة أبرز الضغوط التي مورست على المغرب خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.
- 2- استنباط عمق هذه الضغوط وأهم الدول التي مارسها.
- 3- الكشف عن طرق التغلغل والتهافت الاستعماري على المغربي خلال هذه الفترة

مشكلة الدراسة

المغرب خلال النصف الثاني من القرن 19م ومطلع القرن العشرين شهد العديد من الأحداث والمنعطفات الحاسمة، التي أسهمت بشكل كبير في نهاية المغرب المستقل، على المستويات جميعها، حيث كانت نتيجة حتمية لما تعرضت له البلاد، منذ نهاية القرن الثامن عشر من ضغوط استعمارية، ارتفعت وتيرتها بعد انكسار إبسلي وتطوان، إذ فتحنا الأبواب أمام المد الإمبريالي، الذي فرض مجموعة من المعاهدات غير المتكافئة، التي خولت للدول الممثلة للإمبريالية، إطلاق يدها في البلاد. وعليه يمكننا التعبير عن اشكالية الدراسة بالتساؤل التالي: أين يتجلى التهافت الاستعماري على المغرب، وأبرز الدول التي مارسست ضغوطا عليه؟

أسئلة الدراسة

- أين يتجلى التكالب الاستعماري على المغرب؟
- ماهي الدول التي مارسست الضغوطات على المغرب؟
- ما هي أبرز الاتفاقيات التي مهدت لاستعمار المغرب مطلع القرن العشرين؟
- كيف استطاع التنافس الاستعماري تأجيل استعمار المغرب الى حين؟

المنهج المتبع

الاعتماد في هذه الدراسة كان على المنهج الوصفي التحليلي النقدي نسبيا.

خطة الدراسة

سنحاول من خلال هذه الدراسة التطرق الى مجموعة من الخطوط العريضة والتي من خلالها سنرصد أهم الدول التي تكالبت على المغرب، والوسائل التي استعملتها لإضعافه والسيطرة عليه. لذلك جاءت الدراسة مكونة من مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة.

المغرب والتسرب الأوروبي خلال النصف الثاني من القرن 19

المتأمل في هذه المرحلة (القرن 19م ومطلع القرن العشرين) يلمس اللهات المتواصل لأهم القوى الأوروبية (فرنسا، إسبانيا، إنجلترا وغيرها) من جهة، وحرص المغرب من جهة ثانية على خلق نوع من التوازن في علاقته مع هذه الدول، فهاته الأخيرة التي بدأ شغفها يزداد بشكل مطرد بالمغرب، منذ انطلاق النهضة الأوروبية في القرن الخامس عشر، وهو اهتمام أملت له الرغبة في التحكم في المدخل الغربي للبحر المتوسط كأفضل وسيلة لمراقبة حوضه بكامله لما له من أهمية استراتيجية بالنسبة للتحكم في الطرق التجارية البحرية المؤدية إلى الشرق الأقصى، والتي ازدادت الرغبة الأوروبية في السيطرة عليها خلال القرن التاسع عشر أكثر من أي وقت مضى، الأمر الذي جعل المغرب أحد الأهداف الرئيسية لتلك الدول الاستعمارية المتنافسة عليه، والتي اتخذت من قوتها ومبادراتها أدوات لتحقيق أهدافها الاستعمارية من أجل استغلال خيرات العوالم الأخرى عن طريق الهيمنة والاحتكار، وقد عرف المغرب على غرار بلدان أخرى ويلات هذا المد فأصبح يعاني من تسربات أجنبية في كل مجالات الحياة وبكل السبل (القدوري، 1995: 52).

المبحث الأول- التسرب الفرنسي

ما أن احتلت فرنسا الجزائر سنة 1830م حتى بدأت تفكر بجد في تحقيق رغبتها الملحة في توسيع منطقة نفوذها بشمال إفريقيا، إحياء لمجدها التاريخي المفقود الذي ظلت تحن إليه (المنوني، 1973: 28)، فأخذت تخطط لتهيئة الأسباب والذرائع الفعالة لذلك (السليمانى، 1971: 135)، ولتحقيق هذا الهدف مارست فرنسا ضغوطات عسكرية ودبلوماسية على المغرب، متخذة من مطاردة الأمير عبد القادر الجزائري ذريعة لتكثيف تلك الضغوط، خدمة لأهدافها التوسعية الرامية إلى فرض سيطرتها على المغرب تدريجيا، بشكل يقبها اعتراض الدول الأوروبية الأخرى وعلى الخصوص مناقستها القوية إنجلترا (سميرس، 1983: 236).

وجدت فرنسا في مسألة الحدود الشرقية، ذريعة تلائم أطماعها التوسعية خاصة بعدما اضطر الأمير عبد القادر نقل قاعدة نشاطه إلى داخل التراب المغربي تحت ضغط الانتصارات العسكرية الفرنسية، التي تمكنت من السيطرة على معظم الأراضي الجزائرية (الناصرى، 1956، 49)، مما سيؤدي إلى توتر العلاقات بين المغرب وفرنسا، التي ستتجه نحو مواجهة عسكرية خاصة بعد إدراك فرنسا أن المغرب يقدم المساعدة للمقاومة الجزائرية (السليمانى، 1971: 135)، إلا أن الحدث الذي عجل باصطدام عسكري بين الطرفين المغربي

والفرنسي هو إقدام الجيوش الفرنسية سنة 1844م على إنشاء معسكر لها بمركز للامغنية داخل التراب المغربي(الناصرى، 1956: 30)، مرغمة المغرب على الدخول في مواجهة عسكرية غير متكافئة، دون أن يكون مستعدا لها ولا راغبا فيها، وهي المعركة التي كانت لها عواقب وخيمة على أوضاعه الداخلية والخارجية، وعلى سمعته ومكانته الدولية كما عبر عن ذلك الناصري بقوله: "... وكانت مصيبة عظيمة وفجيعة كبيرة لم تفجع الدولة الشريفة بمثلها "(الناصرى، 1956: 53)..

هزيمة إسلي سنة 1844م (أكنسوس، 1994: 28) كانت هزيمة شنعاء بالنسبة للمخزن الذي بدا له أن عسكره التقليدي عاجز عن المواجهة في معركة غير متكافئة أمام جيش وأعددة حديثة متفوقة، ويمكن إدراك البعد الخطير الذي كان لهذا الانهزام من ممارسة فرنسا لهيمنتها على الحدود، ومما أملت من شروط تحت وطأة هذا الانهزام(أفا، 2001: 358).

ورغبة منها في استعراض قوتها، وإمعانا في قهر المغرب وإضعافه، قامت فرنسا في الوقت نفسه بقتل كل من طنجة والصويرة، وهما مركزان حساسان للمغرب لما كان لهما من أدوار دبلوماسية وتجارية بالغة الأهمية. معركة إسلي كشفت عن الوجه الحقيقي للمغرب، كما أفقدته ما كان يتمتع به من هيبة وتقدير لدى الدول الأوروبية، على امتداد عدة قرون (مند معركة وادي المخازن)، لذلك يمكن اعتبار هذه المعركة تدهينا لمسلسل طويل من الاعتداءات على استقلاله وكرامته ووحدة أراضيه وقبائله.

وفي الواقع، فإن الهزيمة التي مني بها المغرب أمام فرنسا سنة 1844م، كانت لها انعكاسات كفيلة بوضع البلاد في وضعية متدهورة(عاطف، 1992: 77) ، ومن بين النتائج الأساسية المترتبة عن هذه المعركة نذكر على الخصوص كلا من معاهدة طنجة، واتفاقية للامغنية اللتين وضعت فرنسا من خلالهما رجلها داخل المغرب، وأضفت صبغة الشرعية على تصرفاتها الهادفة إلى توجيه الأحداث لصالحها، وألزمت المخزن على نهج سياسة التبعية لها منذ ذلك الحين، لتكون بحق معركة إسلي امتحانا عظيما للجيش المغربي، فقد كان يبدو هذا الجيش في قلة نظامه، وبلى عتاده صورة عن تخلف البلاد، وتأخرها في العلوم والتقنيات الحديثة، "فكانت النتيجة بالطبع، انتصار التطور على الجمود والحديث على القديم، والعلم على الجهل"(الحجوي، 2003: 43).

معاهدة طنجة (10 أكتوبر 1844م)

كان انعقاد هذه المعاهدة بمدينة طنجة بين المغرب وفرنسا، وتم التصديق عليها بشكل نهائي يوم 28 أكتوبر 1844م، وشملت ثمانية شروط "حضرتها فرنسا طبقا لمصالحها، وأرغمت المغرب على المصادقة عليها، دون السماح له بإدخال أي تعديل عليها" (العماري، 1981: 477)، وبواسطتها تمكنت من تطويق المغرب، والحد من حريته والتدخل المباشر في شؤونه الداخلية(خ.ع.ر، رقم 12).

اتفاقية لالة مغنية (18 مارس 1845م)

هذه الاتفاقية وقعها عن المغرب احميدة بن علي الشجعي عامل وجدة، وعن فرنسا ليون ذي روس (Léon de Roches) بعد زهاء شهرين من المفاوضات بين الجانبين وكان فيها الوفد المغربي يفاوض تحت ظروف التهديد ودون أدنى حماية - حسب العماري- مما حوله إلى شبه دمية، لا يقدر على إبداء أية معارضة، أو اقتراح أي

شيء ولا يجادل في أية نقطة من نقاط الخطة، التي وضعها رئيس البعثة الفرنسية لمفاوضات الحدود (العماري)،
(1981: 508).

من خلال هذه الاتفاقية، فرضت فرنسا على المغرب قبول اتفاق غير مفهوم بشأن الحدود بين المغرب والجزائر،
ليصبح هذا الاتفاق سلاحا بيد فرنسا تستغله متى شاءت ضد المغرب لبتتر أجزاء من ترابه، أو الضغط عليه لتقديم
تنازلات دبلوماسية واقتصادية، مما جعل السلطان عبد الرحمان بن هشام غير راض عن هذه الاتفاقية، بقوله:
"ونحن لم نرض ذلك ولا نوافق على تسليم بلاد قبائل إيالتنا التي كانوا يتصرفون فيها خلفا عن سلف" (بنمنصور،
1977: 439). ورغم شمول هذا الرفض لمختلف الأوساط الشعبية المغربية، فإن ذلك لم يغير من واقع الأمر
شيئا، نظرا لفداحة الضعف الذي عم مختلف هياكل البلاد.

الاتفاق المغربي الفرنسي لسنة 1863م (معاهدة بيكلار)

لم تكف فرنسا بما حصلت عليه من امتيازات ومكاسب عقب هزيمة إسلي، بحيث لم تكن إلا بداية لتوغللات
أخرى أخطر منها (القدوري، 1995: 52)، فبعدما حصلت منافستها إنجلترا وإسبانيا على امتيازات صريحة
ومفصلة في المعاهدة التجارية لسنة 1856م بالنسبة لإنجلترا، ومعاهدتي 1860-1861م بالنسبة لإسبانيا تحركت
غريزة المنافسة عند فرنسا "فبدأت محافلها الرسمية وأنديتها السياسية تهتم بضرورة عقد معاهدة جديدة، تمكنها
بعبارات واضحة، من مثل ما تمكنت منه بريطانيا وإسبانيا أو أزيد" (بنمنصور، 1977: 18).

رأت فرنسا أن الاتفاقية البريطانية المغربية لم تكن تستجيب إلا لضمان المصالح البريطانية بالمغرب، وبالرغم
من مساندتها للاتفاقية الإسبانية، إلا أنها كانت ترى أن تحتفظ لنفسها بحق عقد اتفاقية خاصة مع المغرب، توضح
فيها طبيعة الارتباط بينها وبينه (سميرس، 1989: 168)، وقد وجدت فرنسا في ضعف السلطة المخزنية بعد
النكسة الثانية التي أصيب بها المغرب في حرب تطوان (1860-1859م)، فرصة استغللتها لاستدراج المغرب
للدخول معه في مفاوضات توجت بعد شهرين من المناقشات، بالمصادقة على وفق بينهما بتاريخ 19 غشت
1863م (سميرس، 1989: 168)، وهو الوفق الذي جاء مستجيبا للرغبات الفرنسية في ذلك الوقت، بل حمل في
طياته مخاطر كبرى بالنسبة لاستقلال المغرب وكرامته، حتى وصفه مبيج بقوله: "لم يسبق للمخزن أن أبرم
بسرعة وفقا ذا عواقب (Miège, 1961 : 40) خطيرة كهذا

التسرب الفرنسي مطلع القرن العشرين والانفراد بالمغرب

صار المغرب أواخر القرن التاسع عشر عرضة للأطماع الأجنبية الواضحة مهددة بذلك مستقبله واستقلاله
(الناصر، 1999: 92)، وقد عبر الناصري عن هذا الواقع بقوله: "واعلم أيضا أن أمر هؤلاء الفرنج في هذه
السنين قد علا منكرا وظهر ظهورا لا كفاء له، وأسرعت أحواله في التقدم والزيادة إسراعا متضاعفا كتضاعف
حبات القمح في بيوت الشطرنج، وعلم وعاقبة ذلك وغايته عند الله تعالى المنفرد بالغيب" (الناصر، 1956:
209).

لقد حاولت فرنسا مع بداية القرن العشرين الانفراد بالمغرب، وحتى يتحقق لها ذلك عملت كل ما في وسعها لتعزله اقتصاديا وماليا (القدوري، 1995: 36)، ولتحقيق ذلك والانفراد بالمغرب عمدت إلى عقد مجموعة من المعاهدات الثنائية مع الدول المنافسة لها، ففي 1902م عقدت معاهدة مع إيطاليا، تخلت بموجبها عن مصالحها في ليبيا مقابل تخلي إيطاليا عن المغرب، وفي 1904م عقدت فرنسا (الاتفاق الودي) (Miège, 1945 : 33) مع بريطانيا التي تخلت عن تونس، والمغرب مقابل تخلي فرنسا عن مصر، وعقدت فرنسا مع إسبانيا اتفاقيات حول النفوذ الإسباني بشمال المغرب وأقصى جنوبه، وفي محاولة منها الانفراد بالمغرب قدم سفير فرنسا بطنجة سان روني تايلندي مشروعا لإصلاحيا إلى السلطان عبد العزيز (الخديمي، 2000: 27).

وكادت فرنسا أن تنجح في خطتها، لولا أنها ارتكبت خطأ إبعاد ألمانيا عن الخطوات التي اتبعتها مع الدول الأخرى (القدوري، 1995: 36) ، لتظهر ألمانيا كمنافس جديد عرقل الخطة الفرنسية خاصة بعد زيارة غيوم الثاني لطنجة في 1905م، وإعلانه استعداد ألمانيا للدفاع عن المغرب في حالة تعرضه لأي اعتداء أجنبي، فتعقدت المشكلة المغربية، ورفض المغرب مشروع الإصلاحات المقترحة من طرف فرنسا ومطالبها بعقد مؤتمر دولي للبت فيها (القدوري، 1995: 36).

انعقد مؤتمر الجزيرة الخضراء (العروي، 1985: 284) (Tardien, 1909 : 421) بجنوب إسبانيا في 1906م حضرته الدول المتنافسة (12 دولة) إلى جانب المغرب، وقد زكى المؤتمر المعاهدات السابقة التي تدعم الموقف الفرنسي، واعتبرته كل من فرنسا وإسبانيا بمثابة الضوء الأخضر، الذي يسمح لهما باستعمار المغرب وشرعنا في السيطرة على بعض أجزائه (الخديمي، 2000: 93).

وهكذا، شكل مؤتمر الجزيرة الخضراء بداية لوضع المغرب تحت السيطرة الأجنبية، وتعتبر إسبانيا أكبر مستفيد من قراراته، لكن ألمانيا عارضت ذلك واعتبرت شروع فرنسا في احتلال بعض الأجزاء من التراب المغربي خرقا لقرارات المؤتمر، لترسل سفينة حربية (بانثير) إلى ميناء أكادير وهددت بقتلته والاستيلاء عليه، مما دفع فرنسا إلى التفاوض مع ألمانيا ومنحها جزء من الكونغو مقابل تخليها عن المغرب، وما أن حصل لها ذلك حتى نزلت فرنسا بكل ثقلها على المغرب والمغاربة، لترغم عبد الحفيظ على توقيع معاهدة فاس وقبوله بالحماية الفرنسية، وتم التوقيع على هذه المعاهدة في 30 مارس 1912م (القدوري، 1995: 38).

المبحث الثاني: التسرب البريطاني

أدى تنامي النفوذ الفرنسي في الشمال الإفريقي، إلى استفزاز مشاعر بريطانيا، وإثارة انتباهها أكثر من أي وقت مضى، إلى المغرب بصفة خاصة، نظرا لما كانت توليه من اهتمام متزايد لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، هذا الاهتمام يعود إلى ما لهذا الحوض من أهمية استراتيجية، بالنسبة لكل محاولة هادفة إلى مراقبة وتأمين الطرق التجارية البحرية المؤدية إلى الشرق الأقصى، حيث كانت تنتشر مستعمراتها المترامية الأطراف، فاقتنعت بأن التحكم في مصير هذا الحوض ككل يتوقف بالدرجة الأولى- على التحكم في مدخله الغربي الذي كانت تقسمه كل من سواحل مستعمراتها مترامية الأطراف: جبل طارق (روجرز، 1981: 109) في الشمال، وسواحل المغرب في الجنوب.

وترجمة لسياستها الحازمة، والهادفة إلى الحيلولة دون تمكين أية دولة أجنبية من سيطرتها على المناطق المجاورة للمضائق، كانت بريطانيا العظمى أكثر حرصا على استمرار علاقاتها مع المغرب وتطويرها، عن طريق تكثيف التبادل التجاري بينهما، وهو التوجه الذي تقوى أكثر بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م، والذي ساعد فرنسا على توطيد وتوسيع منطقة نفوذها، ليس بالشمال الإفريقي فحسب، بل في الحوض المتوسطي برمته، مما اعتبرته إنجلترا خطرا مهددا لمصالحها التجارية بالمنطقة، فأصبح من الضروري بالنسبة لها الحفاظ على ما كان يسمى بالوضع الراهن في المغرب (بن الصغير، 1997: 48-51).

ومنذ ذلك الوقت أعلنت بريطانيا أنها الصديقة المثلى التي يمكن للمغرب أن يعتمد عليها، ويجعل منها ناصحا (بن الصغير، 1997: 51) ، ومستشارا، خاصة فيما يتعلق بالمواقف التي كان عليه أن يتخذها تجاه مختلف الدول الأوروبية (روجرز، 1981: 197).

وبهذه الصفة، كانت بريطانيا تتدخل بصفة مباشرة في توجيه الحياة السياسية في المغرب، اقتناعا منها بأن استعمال الدبلوماسية يمكن أن يفيدها أكثر من استعمال القوة، ولا يجب أن نغفل في هذا الباب عن الأدوار الأساسية التي لعبها كل من إدوار دريموند هاي (Edward Drummond hay) وابنه جان دريموند هاي (John drummond hay) (بن منصور، 1977: 19) في تمثين وتقوية العلاقات المغربية الإنجليزية (De la martinière, 1919: 71) وتركها بصمات قوية وواضحة، ليس في العلاقات الثنائية بين المغرب وبريطانيا فحسب، ولكن كذلك في علاقة المغرب وأوروبا ككل، وفي مختلف المجالات (بن الصغير، 1997: 52-58).

كان القنصل البريطاني ج. د. هاي يقوم بأدوار أساسية في حل بعض المشاكل المستعصية بين المغرب وغيره من الدول الأجنبية، كما هو الشأن مثلا بالنسبة للمشاكل مع فرنسا عقب معركة إسلي، ومع إسبانيا غداة حرب تطوان، وهي الأدوار التي خولت له إمكانية التعرف أكثر على الجهاز المخزني المغربي، والوقوف عن قرب على مكامن الضعف والقوة في دوليه، وكانت تلك الأدوار تدل على ما كان يتمتع به هاي من مكانة خاصة، لدى كل من حكومة بلاده والمخزن المغربي على حد سواء.

وانسجاما مع السياسة البريطانية الهادفة إلى إيقاف المد الفرنسي، امتنع إدوارد هاي منذ البداية، عن فتح أي حوار مع الأمير عبد القادر الجزائري في شأن تقديم الدعم والمساعدة إليه (روجرز، 1981: 193)، كما حاول جاهدا أن يحث المغرب على تجنب الصراع مع فرنسا في قضية الجزائر (روجرز، 1981: 198-200)، بل أعلن صراحة أن بلاده لن تتدخل ضد فرنسا، إلى جانب المغرب في أي صراع، وهذا ما وقع بالفعل أثناء معركة إسلي سنة 1844م، وقنبلة ثغري الصويرة وطنجة، حيث كانت بارجة حربية إنجليزية راسية ترقب الأحداث عن بعد، بل أكثر من هذا لم تقم بريطانيا بأكثر من تقديم النصح للمغرب، بقبول المطالب الفرنسية المجحفة، وعقد الصلح على أساس الاستجابة للشروط نفسها التي من أجلها دخل المعركة (روجرز، 1981: 208).

وحتى بعد الاستجابة للحرب وتوقيع اتفاقيتي طنجة وللامغنية، لم يتعد الموقف الإنجليزي محاولة إقناع السلطات المغربية بالعمل على تنفيذ بنود الاتفاقيتين، والتصدي لمن يمانع في ذلك على الصعيد الداخلي (روجرز، 1981: 204).

ورغم كون المخاوف الإنجليزية في حوض البحر الأبيض المتوسط منصبة أساسا على فرنسا، التي اعتبرتها أكبر منافسة لها، فإنها لم تكن تغفل عن إسبانيا التي كانت تتحرك بدورها في نفس المنطقة رغبة في الحصول على نفوذ وامتيازات أوسع، حيث رأت إنجلترا أن أطماعها في المغرب تحمل في طياتها خطرا على مصالحها، وإن كانت تستغلها من حين لآخر للحد من النفوذ الفرنسي داخل المنطقة، إلا أنها كانت لا ترى مانعا من توسع إسبانيا في المغرب وحصولها على مكاسب وامتيازات، إلا في حالة اصطدام ذلك بمصالحها، وهو الموقف الذي كشفت عنه الأحداث والتطورات الطارئة والتي نخص بالذكر منها:

أولا: تقاعس إنجلترا عن ممارستها لأي ضغط على إسبانيا، للجلاء عن الجزر الجعفرية التي احتلتها منذ يناير 1848م، بل باركت ذلك خوفا من وقوعها تحت سلطة الفرنسيين (روجرز، 1981: 208).

ثانيا: تخلي إنجلترا عن دعم المغرب عسكريا أثناء حرب تطوان 1859-1860م واكتفائها بمحاولة إقناعه بالرضوخ للمطالب الإسبانية، وهو الموقف الذي اتخذته بعد مفاوضات مطولة مع إسبانيا، توجت بمصادقتهما على معاهدة 21 أكتوبر 1859م (روجرز، 1981: 225)، والتي حصلت بريطانيا بموجبها على التزامات، وضمانات من إسبانيا بعدم المس بمصالحها (داود، 1959: 60).

يمكن اعتبار تلك المعاهدة بمثابة الضوء الأخضر، من بريطانيا لإسبانيا لإعلان الحرب على المغرب في اليوم الموالي لتوقيعها، لتعمد مرة أخرى إلى إسداء النصح للمغرب بالتقدم بطلب الصلح، وحثه على قبول ما يتطلب ذلك من شروط (داود، 1959: 249).

وهو ما كان فرصة سانحة لبريطانيا لكي ترسخ قدمها أكثر داخل المغرب، بفضل قرضها الذي قدمته له من أجل أداء جزء من الغرامة المالية، التي اشترطتها عليه إسبانيا مقابل الجلاء عن تطوان، إذ سمحت لها عملية استخلاص هذا القرض وفوائده، بالتحكم بمعبة إسبانيا في قسم مهم من عائدات الجمارك المغربية، لمدة تناهز ربع قرن (روجرز، 1981: 228).

إلا أن بريطانيا لم تبق سجيئة لسياستها المبنية على الصداقة، وإسداء النصح للسلطان في مختلف الأزمات المتعاقبة عليه، بل كانت تتحرك ضده بقوة وصلابة كلما أرادت الحصول على امتيازات أوسع، إذ لم تتردد من أجل ذلك في استعمال التهديد واللجوء إلى القوة والضغط، معتمدة على تقاربها وتعاضدها مع منافستها فرنسا وإسبانيا (Callé, 1954 : 38-39)، وهو الأسلوب الذي لم تكن تتردد في استعماله كلما حاول المغرب الوقوف في وجه أطماعها المبنية أساسا على الرغبة في التوسع التجاري وحرية المبادلات، كما حدث مثلا سنة 1848م لما قرر السلطان مولاي عبد الرحمان منع تصدير الحبوب، فتوترت بسبب ذلك العلاقات بين البلدين، مما أطلق العنان للتهديدات الإنجليزية وتلويحاتها، باحتلال مدينة طنجة، ووضع الموانئ الأخرى تحت الحصار.

وتأكيدا لتلك التهديدات، وصلت البوارج الحربية الإنجليزية إلى شواطئ طنجة، مما أجبر السلطان على إلغاء نظام الاحتكارات، والزيادات في الرسوم الجمركية على الواردات (روجرز، 1981: 215).

وأمام تنامي وتزايد المنافسة الأوروبية على المغرب: تبين لإنجلترا، على الأقل منذ مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أن دور الوساطة الذي كانت تقوم به غير كاف وحده لتقوية حضورها بالمغرب، فقررت نهج سياسة محكمة تركز على الغزو التجاري للسوق المغربية (بن الصغير، 1997: 61) وهي السياسة التي عرفت

انطلاقها مع توقيع المعاهدة المغربية الإنجليزية لسنة 1856م (الوثائق، عدد 209: 153)، والتي نظمت العلاقة بين البلدين إلى غاية مطلع القرن العشرين، بل اعتبر خالد بن الصغير أن تاريخ العلاقات المغربية البريطانية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ليس في عمقه وأبعاده سوى تاريخ للمشاكل التي ترتبت عن إصرار الحكومة البريطانية، على ضرورة احترام وتطبيق محتويات تلك المعاهدة، وعن المحاولة الاعتراضية عليها من قبل المخزن، الذي اكتشف مع مرور السنين مدى خطورة الشرخ، الذي أحدثته في الجسم المغربي على جميع المستويات (بن الصغير، 1997: 113).

وقد سخرت بريطانيا أسلوب التهديد كله، مرة أخرى خاصة عندما هدد فصلها العام سنة 1855م، بمغادرة مدينة مراكش احتجاجا على إصرار السلطان على رفض التوقيع والمصادقة على المعاهدة (روجرز، 1981: 219)، وهو التهديد الذي أجبره في النهاية على الرضوخ للطلب الإنجليزي، المتعلق بالمصادقة عليها في 10 ربيع الثاني 1273 هـ 9 دجنبر 1856 م.

والجدير بالذكر هنا، أن جان دريموندهاي بذل مجهودا جبارا دام زهاء ثلاث سنوات، انتقل أثناءها إلى مراكش وقدم هدايا ثمينة ورشاوي لبعض المسؤولين المغاربة، وإلى جانب ذلك لا يتردد في اللجوء إلى التهديد والتلويح باستعمال القوة، ومطالبة حكومته بالتظاهر بذلك، كلما لاحظ بوادر فشل جهوده، وهو ما توج بقدم الأسطول البريطاني الفرنسي الإسباني المشترك، لغزو السواحل الريفية بدعوى القضاء على القرصنة (العماري، 1981: 1029).

قدمت بريطانيا قبل أن توقع مع المغرب اتفاقية 1856م، احتجاجات عديدة باسمها إلى المخزن على القيود التي كانت مفروضة وقتئذ على صادرات الحبوب والصوف، وأيضا على واردات بريطانيا من المنتوجات القطنية (روجرز، 1981: 59-60)، وعلى العموم تتكون هذه المعاهدة من اتفاقيتين: الاتفاقية العامة، والاتفاقية الثنائية أو بتعبير الناصري "قسم في أمور التجارة وبيان الصالحة والأعشار، وقسم في أمور الهدنة" (الناصرى، 1956: 219).

وأما الاتفاقية العامة، فتتكون من خمسة عشر فصلا، تتعلق بتنظيم المعاملات التجارية، التي كان من المفروض أن تقوم بين البلدين، دون قيد أو شرط، بحصر الضريبة الجمركية في 10 بالمائة من قيمة البضائع المستوردة وتوحيدها وبذلك فقد السلطان أهم سلطة كان يملكها لحصر النفوذ التجاري الأوروبي في المغرب (العماري، 1981: 1029)، بل أكثر من ذلك فقد المغرب ما كان له من حقوق طبيعية في التصرف في شؤونه السياسية والاقتصادية، كما كان يعني أيضا تعرض الصناعات المغربية لمزاحمة الصناعات الأوروبية وتهديدها بالقضاء عليها نهائيا لما كانت تتميز به من جودة وإتقان.

وأما الاتفاقية الثنائية بين المغرب وبريطانيا، فقد اهتمت بالجانب الثنائي بين البلدين كالمصالحة والمهادنة، والاحترام والصدقة... وكانت تحتوي على ثمانية وثلاثين شرطا، حصلت بريطانيا لنفسها ولرعاياها بموجبها على امتيازات هامة، كان على رأسها التغلغل السياسي، عن طريق توسيع حق الحمایات القنصلية بالسماح لمواطنيها بالإقامة في البلاد مع إعفائهم من أداء الضرائب (بن الصغير، 1997) (روجرز، 1981).

كما فقد القضاء المغربي بموجبها، سلطته بصفة نهائية ليس على الأجانب فقط، بل أيضا على المغاربة المحميين الذين كانت لهم علاقة بالأجانب (العماري، 1981: 1030)، ومما زاد من خطورة تلك الامتيازات، كون المغرب سبق له أن التزم بمقتضى معاهدات مبرمة من قبل، مع دول أوروبية أخرى، بأنه كلما فضل دولة ما في المستقبل بمساعدة أو امتياز، إلا وانطبق ذلك على الدولة ذات الامتياز السابق مباشرة، وبمقتضى هذا الالتزام كانت جميع الدول الأوروبية التي كانت لها امتيازات سابقة في المغرب تحظى بكل ما حصلت عليه إنجلترا من امتيازات بمقتضى هذه المعاهدة، (Ou vrage, 1982 : 289) وهذا يدل كما جاء على لسان بن منصور "أن في ذلك تفريط في السيادة الوطنية وتخل عن إجراء من اختصاصاتها" (بنمنصور، 1977: 15).

وللوقوف على بعض أوجه التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية للمغرب، يكفي ذكر محاولاتها لخلق وضع خاص باليهود المغاربة، كما اتضح ذلك بشكل جلي لما بلغ بها الأمر - على سبيل المثال - حد مطالبتها بعزل قائد الدار البيضاء سنة 1854م، لا لشيء إلا لكونه استدعى يهوديا للحضور عنده، لتقديم شهادة عدلية (سميرس، 1983: 76).

بل أكثر من ذلك، نجحت بريطانيا سنة 1864م في استصدارها لظهير خاص لصالح اليهود، من قبل السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان، بعد الزيارة التي قام بها منتيفوري، عميد الجالية اليهودية في بريطانيا للمغرب (روجرز، 1981: 231).

ولتعميق حضورها بالمغرب، قامت بريطانيا بتقديم سلف باهض إلى المغرب على إثر حرب تطوان والغرامة التي فرضتها إسبانيا عليه، بعد قيام السلطان محمد الرابع بتوجيه كاتبه الحاج عبد الرحمان العاجي للمفاوضة في ذلك مع الحكومة البريطانية (بن زيدان، 1930: 570) (مبيج، 57)، وكان ذلك سنة 1861م وصاحبه في هذه السفارة الأمين محمد الشامي (بوشعراء، 1984: 39).

وعلى إثر تولية السلطان مولاي الحسن سنة 1873م، نجد بريطانيا تتدخل مرة أخرى في الشؤون الداخلية للمغرب، بمطالبتها بعزل بعض قواده، كما كان الأمر مثلا بالنسبة لقائد أسفي (بن زيدان، 1930: 545)، كما انتهزت فرصة الدعوة إلى إصلاح الأوضاع بالمغرب، بتوالي اقتراحاتها ومشاريعها التي ضمنتها رغباتها في جعل المغرب مستودعا ومخزنا لإنجلترا وأوروبا (روجرز، 1981: 236)، وسوقا مفتوحة لترويج التقنيات والصناعات الإنجليزية (روجرز، 1981: 242)، ومعينا لا ينضب لمددها بالمعادن، أو ببقية المواد الخام (روجرز، 1981: 269).

وفي أواخر القرن التاسع عشر تزايدت الأهمية الاستراتيجية للمغرب بالنسبة للقوى العظمى وخاصة إنجلترا وفرنسا، فسيطرة إنجلترا على المغرب كانت ستؤدي إلى سيطرتها على المنفذين الرئيسيين للبحر المتوسط على المحيطات وهما مضيق جبل طارق وقناة السويس، مما يعني قلب موازين القوى في هذه المنطقة (الناصر، 1999: 92). كما أن سيطرة فرنسا على المغرب كان من شأنها إغلاق المنفذ الرئيسي أمام السفن البريطانية نحو المحيط الهندي، عبر قناة السويس، وقيام قواعد فرنسية على امتداد الجزء الغربي من البحر المتوسط، وجزء هام من المحيط الأطلسي، وهذا ما يبين أن الموقع الجيو استراتيجي كان له أثر هام في تقرير مصير المغرب، وبالتالي في إحداث تبدل خطير في ميزان القوى الأوروبية (الناصر، 1999: 92).

ليأتي بذلك الاتفاق الودي، مطلع القرن العشرين بين فرنسا وإنجلترا عام 1904م، الذي لم يكن يعني فقط إنهاء النزاعات الاستعمارية الحادة بين هاتين الدولتين الكبيرتين، وإنما كان قيام توازن جديد للقوة، ينهي تفوق ألمانيا وهيمنتها على السياسة الأوروبية، وبالتالي على السياسة العالمية، بآتاحة الطريق أمام قيام كتلة قوية جديدة، تحيط بألمانيا وحلفائها من كل جهة (الناصر، 1999: 92).

وبمقتضى هذا الاتفاق (الودي 1904م)، تتعهد فرنسا بعدم عرقلة عمل بريطانيا بمصر، بينما تعترف هذه الأخيرة لفرنسا الدولة المتاخمة للحدود الشرقية المغربية، بحق الإشراف على هدوء أقاليم هذا البلد، ومساعدته على القيام بإصلاحات إدارية واقتصادية ومالية وعسكرية، كما ينص هذا الاتفاق على إقامة نفوذ سياسي إسباني بهذه المنطقة، نظرا لموقعها الجغرافي وممتلكاتها بالشواطئ المغربية (Terrasse, 1953 : 326-327).

المبحث الثالث: التسرب الإسباني

ظهرت الأطماع التوسعية لإسبانيا في المغرب، في وقت مبكر حيث تعرضت الأراضي المغربية للكثير من التحرشات الإسبانية، منذ بداية ضعف الحكم الإسلامي في الأندلس، وعلى الخصوص منذ سقوط آخر رقعة ترابية كانت تحت الحكم الإسلامي في غرناطة، ومنذ ذلك التاريخ برزت الأطماع الإسبانية في المغرب.

وإذا كانت مطامع إسبانيا بالمغرب تعود إلى قرون عديدة سابقة، فإننا نشير إلى أنه ابتداء من منتصف القرن الثامن عشر، سلاحظ تغلغل إسبانيا الاقتصادي والتجاري، وذلك بتوقيعها الاتفاقية التجارية الخاصة بالصيد البحري في سنة 1767م، والتي استمرت إلى سنة 1830م (Nogué, 1999 : 145) ، وابتداء من السنة المذكورة ستعمل إسبانيا على تقوية وجودها بالمغرب، تحت تأثير أهمية المغرب التجارية والبحرية، انطلاقا من مراكزها الاستعمارية بالمغرب بكل من سبتة ومليلية.

إن ما يتمتع به المغرب من موقع جغرافي متميز، جعل مختلف القوى الاستعمارية الإمبريالية كإنجلترا وألمانيا وفرنسا تتكالب عليه وتتسابق لاحتوائه، فالمغرب حسب إسبانيا يمثل لها ذلك النطاق الجغرافي الذي لا يمكن التفریط فيه، فهو امتدادها الخاص والدائم، (Hipolito, 1954: 89) خصوصا بعد أن أصبحت إسبانيا بدون مستعمرات. فعلى عكس بريطانيا، كانت إسبانيا فقدت منذ سنوات خلت مكائنها التي كانت تحتلها على الصعيد العالمي، إذ فقدت مستعمراتها فيما وراء البحار وبدون موارد مالية (Hipolito, 1954: 93) من جهة، وكانت مفتقرة لأية قاعدة صناعية أو تجارية متينة من جهة ثانية، وانعكس ذلك على الأوضاع الداخلية لإسبانيا، فتخبطت في أزمت اقتصادية وسياسية متلاحقة استلزمت إحداث تغييرات متكررة على صعيد القيادة السياسية للبلاد (بن الصغير، 1997: 126).

إسبانيا تعتبر ثالثة الدول الأوروبية الأكثر تنافسا على المغرب خلال القرن التاسع عشر، معتبرة نفسها ذات حقوق تاريخية في ترابه.

بعد المستجدات السياسية التي عرفها القرن التاسع عشر خاصة النصف الأول منه، وفي مقدمتها احتلال الجزائر، وانهزام المغرب في معركة إسلي سنة 1844م وما تلا ذلك من معاهدات مع مختلف الدول الأوروبية، لم تتوان إسبانيا في المطالبة بتوسيع حدودها حول سبتة وحتى الخطوط الخلفية للمدينة لضمان الموارد الطبيعية برا

(عياش، 1986 : 289-310) (عياش، 1973: 112)، وهي المطالبة التي توجت بإرغام مولاي عبد الرحمان، على التوقيع على معاهدة العرائش في 6 مارس 1846م (Rouard, 1945 : 58-59).
لم تكتف إسبانيا بهذه المعاهدة، فبعد سنتين فقط من توقيعها سارعت إلى احتلال الجزر الجغرافية، وذلك سنة 1848م (بنمنصور، 1977: 29) (التمسماني، 1996: 75).
تزايدت الأطماع الإسبانية مع تزايد النفوذ البريطاني في المغرب بعد التوقيع على معاهدة 1856م، لذلك حاولت الأيديولوجية الاستعمارية الإسبانية رد الاعتبار لنفسها، خاصة بعد فقدانها لمستعمراتها في آسيا وأمريكا فوجدت نفسها "وهي مثقلة متعبة تقلصت إمبراطورتها وضعف حالها ... والعالم حولها يتقدم لابد لها من مسابرة الركب إن أرادت العيش والبقاء" (عبد الكافي، 1991: 11).
لذلك، تعمدت تقوية ضغوطها على السلطان مولاي عبد الرحمان الذي كان يعيش آخر أيامه، وأرغمته على التوقيع على معاهدة جديدة في 24 غشت 1859م (عاطف، 1992: 78).
ومنذ هذه المعاهدة الأخيرة، ظلت الاستفزازات الإسبانية في تزايد مستمر على الحدود التي كانت تعتبرها آمنة (Rouard, 1995 : 65)، وذلك في وقت كان الحكام الإسبان يبحثون عن حدث يشغلون به الرأي العام الداخلي والخارجي، عن الوضعية الداخلية لبلادهم التي كانت تعيش أواسط القرن التاسع عشر ظروفًا اقتصادية، واجتماعية وسياسية مزرية (عياش، 1986: 289-310).
إسبانيا كانت تواجه منافسة من الأطراف الاستعمارية الأخرى في المغرب، خاصة إنجلترا التي كانت أهدافها في المغرب واضحة، بعد تمكين قوة بحرية عظمى من الاستقرار على الشاطئ الشمالي للمغرب، وكذلك من طرف فرنسا الطامعة في احتلال هذا البلد (برادة، 25)، أو كما يسميه البعض بالتوسع العرضي، أو ما يعرف بالانتشار الشبيه بانتشار بقعة الزيت في الأطراف (Victor, 1986 : 68-69).
محاولات الإسبان توسيع حدود مستعمرتها الرئيسييتين في الشمال المغربي (سبتة ومليلية)، اعتبرها جرمان عياش سببا حقيقيا لحرب تطوان، لكون حكام سبتة كانت أعناقهم تشرب إلى الاستيلاء على المنطقة الممتدة إلى جبل موسى، حيث توجد بلدة بليونش (غرب سبتة) وذلك من أجل تلبية حاجياتهم من الماء والطعام (عياش، 1986: 289-310).
هذه الأسباب مجتمعة، دفعت إسبانيا إلى إعلان الحرب على المغرب سنة 1860/1859م، أما الذريعة التي اختلقتها إسبانيا، واعتبرت سببا مباشرا لإشهارها الحرب على المغرب، فهي المتمثلة في حادثة حدود سبتة، الذي يمكن تلخيصه في إقدام حكام سبتة على بناء محرس بالحجر خارج أسوار المدينة، بعد إخبار نائب السلطان بطنجة محمد الخطيب بذلك حسبما تدعيه الوثائق الإسبانية (بنمنصور، 1976: 234-235)، بينما كانت العادة المتفق عليها منذ عدة أعوام هي أن يتخذ الحراس الإسبان بيوتا من خشب، والحراس المغاربة مثلها من أوراق البردي أو نحوها، فاحتج أهل أنجرة وطالبوا وهدموا الحرس بأيديهم وعمدوا إلى الراية الإسبانية التي كانت منصوبة عليه فنجسوها بالفذارة (الناصرى، 1956: 84). عندئذ طالبت إسبانيا بالتأثر، واشترطت شروطا قاسية على المغرب، من أهمها: مطالبة الجنود المغاربة بأداء السلام الرسمي للعلم الإسباني، والمطالبة بإعدام اثني

عشر رجلا من قبائل أنجرة، سمو بأسمائهم ونسبت إليهم مسؤولية الحادث، بالإضافة إلى المطالبة بالاعتراف للإسبانيين بحق بناء ما يروونه ضروريا من الحصون، حول مدينة سبته لحمايتها (الناصرى، 1956: 84).
من خلال هذه الشروط القاسية، يتأكد بجلاء هدف إسبانيا الحقيقي ورغبتها الملحة في الدخول في مواجهة مسلحة مع المغرب، وهذا ما حدث سنة 1859م فاندلعت حرب تطوان (بن الصغير، 1997: 151). رغم ما بذلته بريطانيا من جهود لدى الجانبين لتفاديها، قبل أن تركز في النهاية إلى اتخاذ موقف الحياد (: Miége, 1961 360) ، وبعد أربعة أشهر من المواجهة بين الطرفين حطت هذه الحرب أوزارها بانتصار الأسباب، واحتلال تطوان (السليمانى، 1971: 138) (بنعبد الله، 1986: 41).

لقد جاءت هذه الحرب لتسهم هي الأخرى بدورها في إضعاف مركز المغرب الدولي (حسنى، 1985: 06)، إذ تمكنت من توجيه ضربة قاسية إلى خزينة الدولة والتي أفرغت من كل محتوياتها (عياش، 1965: 20)، وأدت إلى خروج العملة الذهبية والفضية، وبالتالي إلى التضخم النقدي (التمسماني، 1995: 234) ، فبعد الاستجابة الحرب تم عقد معاهدة الصلح بين المغرب وإسبانيا وكان أبرز شروطها أداء غرامة مالية إلى إسبانيا قدرها عشرون مليون ريال (ابن زيدان، 1930: 487) (داود، 1959: 281-292).

انتهت الحرب بعقد معاهدة الصلح بين المغرب وإسبانيا بشروط قاسية تضمنت إلى جانب الغرامة المالية، العديد من البنود ذات الخطورة (بنمنصور، 1977: 15)، كما أنها مثلت شرخا عميقا في السيادة المغربية (عياش، 1965: 125).

هذه الحرب التي جاءت فقط لإرضاء غرور بعض العسكريين والساسنة الإسبان، كما قال هانري دولا مرتينير، الوزير المفوض الفرنسي المكلف بمهمة بطنجة "ماذا نرى في هذه الحملة المصادق عليها لإرضاء الغليان الأهوج لبعض العسكريين." (Mortinière, 1919: 98) انتقد فيها الناصري (أي الحرب) كيفية قتال المسلمين للإسبان بقوله "والحاصل أن المسلمين لم يكونوا يقاتلونه على ترتيب مخصوص وهيئة منضبطة، إنما كانوا يقاتلونه وهم متفرون أيدي سبا، فإذا حان المساء تفرقوا إلى حالهم في غير وقت معلوم وعلى غير تعبئة، فكان قتالهم على هذا الوجه لا يجدي شيئا، وكان العدو يقاتل على ترتيب محكم، وكانت عنايته بما يستولي عليه من الأرض ويرى تقدمه إلى أمام وتأخر المسلمين بين يديه إلى خلف هزيمة عليهم" (الناصرى، 2001: 104).

وعلى الرغم من كل ذلك اعتقدت إسبانيا أنها لم تحقق هدفها المنشود من حرب تطوان، وأنها لم تستثمر كما ينبغي الأوضاع الجديدة لصالحها، وحملت مسؤولية ذلك لأوضاعها الداخلية المتوترة (داود، 1959، 315)، ولم تقف إسبانيا عند حرب تطوان بل قامت بشن حرب أخرى أواخر القرن التاسع عشر، وهي حرب مليلية سنة 1894م (التمسماني، 1989: 60).

انطلاقا من كل ذلك أصبحت "القضية المغربية" تمثل لإسبانيا قضيتها الرئيسية الاستراتيجية، والعسكرية والاقتصادية التي لا يمكن تجاهلها (Allendosalazar, 1990 : 05).

وبحلول بداية القرن العشرين ظهر جليا الاهتمام الخاص الذي أصبحت توليه كل من فرنسا وإسبانيا للمغرب، وقد تطور هذا الاهتمام إلى فرض حماية مزدوجة على البلاد، وهي حماية من نوع خاص إذ يكاد يكون المغرب البلد الوحيد الذي خضع لحماية مزدوجة، وأن هذا التقسيم أمر جديد وفريد لم يسبق له مثيل (Millet, 1913 : 136).

الحماية المزدوجة (فرنسا وإسبانيا) على المغرب جاءت عبر محطات تفاوضية بين الدولتين الحاميتين في إطار ما يمكن أن نصلح عليه المنافسة الفرنسية الإسبانية بشأن المغرب، والتي مرت عبر ثلاث مراحل منظمة (الظريف، 1993 : 19- 20). المرحلة الأولى ما بين 1902م و1906م كان فيها محاولة تفاهم فرنسي - إسباني لتصفية "المسألة المغربية" لصالحهما.

المرحلة الثانية ما بين 1907م إلى 1910م تميزت هذه المرحلة بظهور سياسة واضحة لكل من فرنسا وإسبانيا في التغلغل داخل الأراضي المغربية.

أما المرحلة الثالثة (1911م و1912م) فهي نتيجة لتطور المرحلتين السابقتين، وتميزت باحتدام التنافس بين الدولتين (الظريف، 1993 : 19- 20). لكن تدخل ألمانيا في المسألة المغربية وإعلانها عدم اعترافها بالوضع الخاصة لفرنسا في المغرب، وأنها ستقوم بحل مشاكلها مباشرة مع سلطانها المستقل (Ayache, 1990 : 132)، حتم على الدولتين اللجوء إلى حل دبلوماسي لتصفية "المسألة المغربية" لذلك بادرت فرنسا منذ 24 يناير 1912م إلى إعداد مشروع نهائي فرنسي إسباني ينهي هذه المسألة.

أفضت المفاوضات الفرنسية الإسبانية إلى التوقيع على اتفاق بتاريخ 27 نوفمبر 1912م، وضع الإطار العام الذي سيحدد طبيعة العلاقات الفرنسية الإسبانية في المغرب والذي انتهى بعد مفاوضات متتالية أفرزتها ظروف سياسية تحكمت فيها طريقة توزيع الممتلكات بين الدول الاستعمارية، فتم بموجب هذا الاتفاق تقسيم المغرب إلى مناطق نفوذ بين الدولتين تمارس فيها كل واحدة منها حرية التصرف بمجرد زوال الوضع القائم في المغرب.

الخاتمة

ان التكاليف الاستعماري على المغرب خلال القرن التاسع عشر لا يعدو أن يكون مظهرا من مظاهر الصراع الامبريالي بين الدول الأوروبية، هذا الصراع الذي ظل لفترة من الزمن خارج القارة الأوروبية ما لبث أن تفجر داخلها على شكل حرب عالمية مطاع القرن العشرين غيرت مجرى الأحداث أوربيا وعالميا.

المصادر

ابن زيدان، عبد الرحمان (1930) ، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، المطبعة الوطنية، الرباط ، ج 3.

أفا، عمر (2001)، تاريخ المغرب المعاصر، دراسات في المصادر والمجتمع والاقتصاد، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة بحوث رقم 34.

أكنسوس، محمد بن أحمد (1994)، الجيش العرموم الخماسي في دولة مولانا علي السجلماسي، تقديم وتحقيق وتعليق أحمد بن يوسف أكنسوس، الوراقة الوطنية، مراكش، ج 2.

التسماني، عبد العزيز خلو (1989)، "اتفاقية 5 مارس 1894 بين المغرب واسبانيا"، دار النيابة، السنة السادسة، العددان 24/23، صيف / خريف 1989.

- التسماني، عبد العزيز خلو (1995)، "حرب تطوان من خلال الأجوبة الفقهية"، ضمن ندوة التاريخ وأدب النوازل، دراسات تاريخية مهداة للفقيد محمد زنيبر، منشورات كلية الآداب بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 46.
- التسماني، عبد العزيز خلو (1996)، "جوانب من تاريخ جباله المعاصر: القائد الريسوني وإسبانيا"، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء.
- الحجوي، حسن أحمد (2003)، العقل والنقل في الفكر الإصلاحية المغربي (1757-1912)، المركز الثقافي العربي، ط 1.
- الخديمي، علال (2000)، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851-1947، دراسات في تاريخ العلاقات الدولية، إفريقيا الشرق.
- السليمانى، محمد (1971)، اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب، مطبعة الأمنية الرباط 1391هـ.
- الظريف، عبد الجليل (1993)، المنافسة الإسبانية الفرنسية بشأن المغرب 1902 – 1912، دبلوم د.ع. م، مرقونة بكلية الأدب والعلوم الإنسانية بالرباط.
- العروي، عبد الله (1985)، مؤتمر الجزيرة الخضراء، ضمن مذكرات من التراث المغربي، الجزء الرابع. العماري، أحمد (1981)، مشكلة الحدود الشرعية بين المغرب والجزائر، واستغلالها في المخطط الفرنسي للسيطرة على المغرب من حوالي 1830 إلى حدود 1902 من خلال رحلة اليوسي "منتهى النقول"، القسم الخاص بالحدود مع تحقيق النص، "رسالة الدكتوراه للدراسات العليا في التاريخ، كلية الآداب بفاس.
- القدوري، عبد المجيد (1995)، سفراء مغاربة في أوربا 1610-1922، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم 13، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.
- المنوني، محمد (1973)، مظاهر يقظة المغرب الحديث، مطبعة الأمنية، الرباط، ج، 1.
- الناصر، عبد الواحد (1999) "التدخل العسكري الأجنبي في المغرب قراءة في جيوسراتيجية المغرب خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين"، الرباط 1420هـ.
- الناصري، أحمد بن خالد (1956)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، دار الكتاب، الدار البيضاء، الجزء 9 .
- الناصري، أحمد بن خالد (2001)، الاستقصا، ج8، منشورات وزارة الثقافة والاتصال، طبعة 2001.
- برادة، عبد الرحيم، "تطور الأيديولوجية الاستعمارية الإسبانية حول المغرب قبل الحماية" ضمن ندوة المغرب وإسبانيا والبرتغال فضاء جديد للحوار، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط سلسلة ندوات ومناظرات رقم: 82.
- بن الصغير، خالد (1997)، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856-1886)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 94، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء الطبعة الثانية.
- بن عبد الله، عبد العزيز (1986)، "الجيش المغربي عبر العصور"، سلسلة قسم الدراسات الدبلوماسية والقنصلية بالرباط، المعهد الوطني للدراسات القضائية، المطبعة والمكتبة العالمية، الرباط.
- بن منصور، عبد الوهاب (1976) دورية الوثائق، المطبعة الملكية، الرباط، ج1، عدد 146.

- بنمنصور، عبد الوهاب (1977) مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880، المطبعة الملكية بالرباط، 1397 هـ.
- بوشعراء مصطفى، (1984) السفارات المغربية في القرن 19م، دار النيابة، السنة الأولى، عدد 3، صيف 1984.
- جمال عاطف، (1992)، "ملاحظات حول العلاقات المغربية الإسبانية قبيل حرب تطوان" ضمن أعمال ندوة تطوان قبل الحماية أيام 12 - 13 - 14 نوفمبر.
- حسني، عبد اللطيف (1985)، " تصورات مغربية للعلاقات الدولية خلال القرن 19"، مجلة أبحاث، العدد الثامن، السنة الثانية، خريف.
- داود، محمد (1959)، تاريخ تطوان، المجلد الثالث، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، مطبعة المهدية .
- روجرز(ب ج)، (1981)، تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية حتى عام 1900، ترجمة د، يونان لبيب رزق، دار الثقافة، الدار البيضاء.
- سميرس، لطيفة بناني (1983)، الموقف المغربي من تطور الأطماع الأوروبية 1845-1880، رسالة جامعية لنيل د.د.ع، كلية الآداب، جامعة محمد بن عبد الله، فاس، 1982-1983.
- سميرس، لطيفة بناني (1989)، المعاهدات اللامتكافئة في القرن التاسع عشر، المغرب نموذجا، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية بفاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، العدد العاشر.
- عبد الكافي، محمد (1991)، "إسبانيا من الدكتاتورية إلى الديمقراطية، أمثلة وقدة"، مدريد.
- عياش، جرمان (1965)، "جوانب من الأزمة المالية في المغرب بعد حرب 1860"، مجلة البحث العلمي، ع 4-5 السنة الثانية يناير- غشت 1965.
- عياش، جرمان (1973)، "بليونش ومصير سبتة"، مجلة البحث العلمي، السنة 10، العدد 20 - 21.
- عياش، جرمان (1986)، دراسات في تاريخ المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط 1، 1406 هـ.
- ماء العينين، طالب بوي (2012)، النخب المغربية بين إخفاقات البروز وآليات البناء ضمن أعمال المنتدى المغربي الثاني، "نخب مغاربية. المرجعيات، المسارات والأدوار"، منشورات مدى، مطبعة سوماكرام.
- مبيح، جان لوي، "المغرب وأوروبا الانفتاح"، تعريب أحمد عمالك وتامر البشر، ج5، مجلة تاريخ المغرب، ضمن ملف عن محمد عبد الكريم الخطابي، اصدار جمعية الامتداد الثقافي.
- مجلة الوثائق ج 2، ع 209، ص: 153.
- Allendosalozar José Manuel, (1990), la diplomacia española y Marruecos (1904 /1909), madrid.,
- ayache, Germain(1990) ,"les écrits d'ovant l'indépendance" Casablanca.
- Caillé, Jaques (1954), la petite Histoire du Maroc, (troisième série, de 1850 à 1912), imprimeries françaises et marocaines, rabat.
- Charles, André julien,(1987), "le maroc face aux imperialismes (1415-1956)", paris.
- Collectif Ouvrage, (1982), Histoire de maroc, Casablanca.
- De la mortinière, Henri, (1919), "souvenirs de maroc – nvoyages et missions 1822 – 1918", paris.

- Du card Rouard, (1945), Les relations de l'Espagne et le maroc pendant le 18 éme et 19 éme, paris.
- Final, Hipolito (1954), "Espana y Marruecos, prespectiva social e internacional de Espana desde 1815 hasta 1951 " tétouane.
- Lezcano Victor Morales, (1986), " Espana y el norte de africa: el protectorado de espana en marruecos (1912 – 1956)" V.N.E.D.
- Ouazzani Mohammed hassan, (1992), " le protectorat crime de lése nation, le cas du maroc", fés.
- Reé Millet, (1913), la conquête du maroc, la question indigène, paris.
- Hugues, E. et J.L. Miège, (1945): Les Europeens à casablanca au XIXème siècle (1856-1906), paris.
- Miège, J.L. (1961): le Maroc et l'Europe 1830-1894. Paris. P.V.F , T2.
- Nogué Joan, José luis villanova, (1999), «Espana en marruecos 1912-1956 discursos geograficos e intervencion colonial », llieda.
- Tardien (A), (1909), la conférence d'algésiras 1906, Histoire diplomatique de la crise marocaine, La conférence d'algésiras 1906. Paris.
- Terrasse, Henri, (1953), « Histoire du maroc des origines à l'établissement du protectorat français » Casablanca.